

تدأب المجموعة على تحقيق عدة أهداف في إطار استكمال الإعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل، والحرص على توفير مقيمين مؤهلين ومدربين وضمان جاهزيتهم حال وقوع الخيار عليهم. هذا وعلى الصعيد الدولي ستعزز المجموعة علاقاتها مع المنظمات الإقليمية والدولية وخاصة مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظيرة، بالإضافة إلى مساعدة الدول الأعضاء في الحصول على المساعدات الفنية والتدريب بمستوى عال يدعم جهودها في تطوير نظم مكافحة فعالة وقادرة على مواجهة هذه الجرائم، والعمل على زيادة الوعي حول مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمكافحتها والتعرف على الطرق والأساليب والاتجاهات الحديثة المستخدمة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وختاماً أرجو من الله العلي القدير أن يوفقنا لما فيه خير للبلاد والعباد، وأن يتقبل سبحانه منا ومنكم الإخلاص والجهد في العمل، مع تمنياتي للجميع بالتوفيق والسداد، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

رئيس المجموعة

تصاعد الأعمال الإرهابية ومخاطر تمويل الإرهاب. حيث برزت عدة تنظيمات إرهابية على الساحة الدولية، والتي كثفت أعمالها في دول المنطقة بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، وصاحب ظهورها مخاطر وأساليب جديدة لتمويل الإرهاب من حيث جمع الأموال ونقلها، حازت على اهتمام الجهات الدولية على رأسها مجموعة العمل المالي (الفاتف) والمجموعات الإقليمية المنشأة على غرارها. وقد حرصت المجموعة في هذه المرحلة على تأمين سياق عمل لتوحيد الجهود بهدف حماية أمن وسلامة المنطقة واقتصاديات الدول وصد هذه المخاطر، فنظمت وشاركت في العديد من الأنشطة والبرامج التدريبية التي تعزز من الالتزام بالتوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي وقرارات مجلس الأمن بهذا الخصوص، وساهمت في دعم أعمال اجتماعات إقليمية ودولية عديدة عقدت في الدول الأعضاء منها على سبيل الذكر لا الحصر مؤتمر المنامة حول سبل مكافحة الإرهاب حيث تبنت المجموعة الإعلان الصادر عنه في اجتماعها العام العشرين. ومواصلة لمقابلة متطلبات المرحلة القادمة

صاحب السمو
مروان بن تركي
آل سعيد



بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام
على رسول الله،

الأخوة والأخوات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... يسرني أن أرحب بكم في هذا العدد الجديد من النشرة الإلكترونية للمجموعة، وأنتهز هذه الفرصة لإلقاء الضوء على أحد أهم الموضوعات التي تم تناولها مؤخراً في العديد من المحافل الدولية.

في ظل المتغيرات الحالية التي تمر بها المنطقة، فإن المرحلة القادمة تحمل في طياتها الكثير من التحديات والمسؤوليات الجسام، خاصة موضوع

الاجتماع العام الحادي والعشرون

يناقش بيان ومشروع مجموعة العمل المالي حول تمويل الإرهاب

في شأنها، حيث استعرض الاجتماع العام التقرير السنوي العاشر للمجموعة، والحسابات الختامية، وتقرير مدقق الحسابات الخارجي للمجموعة عن العام ٢٠١٤م، وصادق عليها. كما اطلع على آخر المستجدات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والأنشطة الدولية في هذا الشأن، وناقش نشاطات مجموعة العمل المالي (فاتف) خصوصاً ما يتعلق ببيانها الصادر مؤخراً ومشروعها حول سبل تعزيز مكافحة تمويل الإرهاب، بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى المتعلقة بمراجعة التعاون الدولي خلال المرحلة القادمة، ومشروع مجموعة العمل المالي حول مسألة دوافع ونطاق مبدأ عدم المخاطرة. ومن جهة أخرى، تناول الاجتماع العام نشاطات المنظمات الدولية والإقليمية والجهات النظيرة والتعاون القائم فيما بين المجموعة وتلك الجهات، وأكد على مشروع التعاون مع صندوق النقد العربي، من حيث تقديم ورقة عمل حول الاستعداد للجولة الثانية من عمليات التقييم والمستجدات الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعقد ورشة عمل حول هذا الموضوع في النصف الثاني من العام الحالي. كما اعتمد الاجتماع العام ثمانية تقارير متابعة أوضحت مدى التقدم الذي حققته الدول المعنية في مجال تطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء الملاحظات الواردة في تقارير التقييم الخاصة بكل منها. وأقر الاجتماع بالتقدم الكبير الذي حققته دولة الكويت في مجال الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووافق على خروجها من عملية المتابعة العادية إلى التحديث كل عامين.

عقدت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اجتماعها العام الحادي والعشرون في مسقط بسلطنة عمان خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أبريل ٢٠١٥م، وشارك في أعمال الاجتماع عدد كبير من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الدول الأعضاء (المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية)، كما شارك فيه ممثلون عن الدول والجهات المراقبة (دولة فلسطين، وجمهورية الصومال، والجمهورية الفرنسية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة العمل المالي (FATF)، وهيئة الأمم المتحدة (UN)، وصندوق النقد العربي، ومجموعة العمل المالي الأوراسيوية)، وعقد في اليومين السابقين للاجتماع العام اجتماعي فريق عمل التقييم المتبادل وفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، واللقاء الحادي عشر لمنندي وحدات المعلومات المالية بدول المجموعة، والاجتماع العاشر للجنة الفرعية التابعة للمنندي، والاجتماع الثاني للجنة التقييم الوطني للمخاطر وتناول الاجتماع العام على مدار ثلاثة أيام العديد من الموضوعات المهمة المتعلقة بعمل المجموعة وأنشطتها المختلفة، واتخذ جملة من القرارات

إساءة فهم بعض المصارف لمنطوق هذه التوصية والتي تتطلب بذل العناية الواجبة تجاه العملاء وتطبيق مبدأ إعرف عميلك وليس مبدأ إعرف عميلك، وهي النقطة التي لم تتضح لعدد من المصارف الأمر الذي ترتب عليه تجنب العديد من هذه المؤسسات المالية العلاقة مع عدد من البنوك المراسلة لصعوبة التعرف على عميل العميل في العديد من الحالات، مما ترتب عليه تطبيق لمسألة عدم المخاطرة تجنباً لأي مخاطر قد يتعرضون لها في التعامل مع هذه البنوك المراسلة.

وأشارت مجموعة العمل المالي إلى مسألة عدم المخاطر في إعلانها الصادر في أكتوبر ٢٠١٤م، وأكدت بأنها لا تتماشى مع المنهج القائم على المخاطر الوارد في توصيات مجموعة العمل المالي وهو جانب أساسي في هذا الموضوع، حيث توجب التوصيات الأربعين على المؤسسات المالية حسب المنهج القائم على المخاطر التعرف إلى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديدها وتقييمها وفهمها لاتخاذ الإجراءات المناسبة التي تتناسب مع حجم هذه المخاطر، وفي حال عدم قدرة المؤسسات المالية على التعامل مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحددة حسب المنهج القائم على المخاطر فإنه يتوجب عليها في هذه الحالة قطع العلاقة.

السكرتير التنفيذي

نسب المخاطر المترتبة على التعامل معهم وأليات مواجهتها.

وقد يترتب على مسألة عدم المخاطرة آثاراً سلبية على المدى القصير تتمثل بإغلاق الحسابات المصرفية لفئة معينة من العملاء أو منع بعض الخدمات المالية عن تلك الفئة عوضاً عن بذل متطلبات العناية الواجبة اتجاههم، وأخرى على المدى الطويل منها انخفاض العائدات من الخدمات المقدمة للعملاء، وتحقيق خسائر مالية، بالإضافة إلى ظهور الأنظمة غير الرسمية والاعتماد عليها بشكل كبير. وكنيجة لتلك الآثار فقد تستبعد فئة من المجتمع من النظام المالي وتحتمل الدول خسائر اقتصادية، بخلاف صعوبة القدرة على اتخاذ تدابير المتابعة والملاحقة الجنائية في حال ارتباط العمليات بنشاطات جرمية.

وبالتالي فهناك توجه حالياً بمناهضة هذا الخطأ الشائع واعتماد مبدأ إدارة المخاطر وليس تجنبها. وتوفر بعض التقارير الأسباب والدوافع لانتشار هذه المسألة ومنها نقص الفهم الواضح من قبل بعض المصارف والمؤسسات المالية بمتطلبات المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمتمثلة بالتوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي، وخاصة التوصية الثالثة عشر منها والمتعلقة بمتطلبات التعامل مع البنوك المراسلة، حيث أشارت التقارير إلى

عادل بن حمد
القليش

مبدأ عدم المخاطرة

تحظى مسألة عدم المخاطرة في الفترة الحالية باهتمام الكثير من المنظمات والمؤسسات الدولية التي تحاول تحديد مفهوم واضح لها حتى تستطيع تحديد سياساتها للتعامل مع هذه المسألة، التي أصبحت منتشرة في الأونة الأخيرة لدى المؤسسات المالية وخصوصاً المصارف، ويعتبر غياب تعريف موحد لهذه المسألة أمراً يجعل منها مثاراً للجدل والنقاش بشكل واسع خاصة في الأوساط المصرفية. وتشير بعض التقارير الصادرة في هذا الشأن إلى مصطلح عدم المخاطرة أنه إنهاء التعامل وقطع العلاقة مع العملاء وخاصة علاقة العملاء من خلال البنوك المراسلة عوضاً عن تطبيق متطلبات العناية الواجبة تجنباً للمخاطر المحتملة التي قد تنطوي على التعامل مع كل منهم.

وقد يفهمها البعض على أنها قطع العلاقة مع فئات كبيرة من العملاء دون تمييز بين

تعزيز استقلالية وحدة المعلومات المالية



العوامل الهامة توفير الموارد المالية والبشرية والتقنية الكافية بما يضمن للوحدات المالية استقلالها وبما يسمح لها بمباشرة مهامها بفعالية بعيداً عن أي تأثير أو تدخل سياسي أو حكومي أو قطاعي يضر باستقلال عملياتها، وفي حال كانت الوحدة موجودة ضمن هيكل قائم لسلطة أخرى، يجب التمييز بين الاختصاصات الأساسية للوحدة واختصاصات السلطة الأخرى.

عليها. وأكدت وحدات المعلومات المالية المشاركة في المنتدى على أهمية استقلالية عملها من النواحي التشغيلية، وذلك من خلال امتلاكها السلطة والصلاحيات الكاملة لممارسة اختصاصاتها بحرية، بما في ذلك اتخاذ القرار بتحليل معلومات معينة وطلبها و/أو إحالتها، والتنسيق مع السلطات المحلية الأخرى ذات الاختصاص أو الوحدات النظرية فيما يتعلق بتبادل المعلومات، أيضاً من

قدمت عدد من وحدات المعلومات المالية من الدول الأعضاء في اللقاء الحادي عشر لمنتدى وحدات المعلومات المالية يوم ٢٦ أبريل ٢٠١٥م، عروضاً تقديمية حول موضوع «تعزيز استقلالية وحدة المعلومات المالية». واستعرضت تلك العروض أهم المسائل التي تؤثر في تعزيز استقلالية عمل الوحدات المالية في الدول الأعضاء، مثل: إنشاء الوحدة بصورة مستقلة من الناحية التشغيلية، وتوفير الموارد المالية الخاصة بها، وتعيين الموظفين وتفرغهم بدوام كامل للعمل بالوحدة، وتوفير الحصانة اللازمة لهم، وتساهم استقلالية الوحدة في تعزيز تبادل المعلومات على الصعيد الوطني والدولي، بالإضافة إلى تمكين وحدات المعلومات من الحصول على المعلومات المالية والإدارية والمعلومات الخاصة بجهات إنفاذ القانون التي تحتاجها للقيام بمهامها، واستخدام تلك المعلومات بشكل فعال في تحليل تقارير الاشتباه، كما تساهم استقلالية الوحدة في القدرة على إحالة المعلومات ونتائج تحليلها، تلقائياً وعند الطلب، إلى السلطات المختصة ذات الصلة، وفقاً لقواعد سارية تحكم أمن وسرية المعلومات التي تتلقاها وحدات المعلومات المالية أو تعالجها أو تحتفظ بها أو تحيلها أو تبادلها واستخدامها بدقة حسب الإجراءات والسياسات والقوانين واللوائح المتفق

المستجدات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - التوصيات الأربعين ومنهجية التقييم الجديدة



نظمت هيئة التحقيق والادعاء العام بالمملكة العربية السعودية بالتعاون مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ندوة حول «المستجدات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - التوصيات الأربعين ومنهجية التقييم الجديدة»، وذلك بمدينة الرياض، المملكة العربية السعودية، في الفترة من ١٢-١٤ مايو ٢٠١٥م، بمشاركة عدد من الخبراء الدوليين المختصين بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى منظمات دولية وإقليمية.

واستعرضت الندوة خلال ثلاثة أيام آخر المستجدات حول التوصيات الأربعين ومنهجية التقييم الجديدة، بالإضافة إلى جهود مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واستعدادها للمرحلة الثانية من التقييم. ومن أهم المسائل التي تم التطرق لها متطلبات تقييم الالتزام الفني وتقييم الفعالية لنظم مكافحة غسل الأموال

والأموال وتمويل الإرهاب وآخر المستجدات حولها، وتبادل الخبرات بين الجهات المشاركة حول آليات تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي.

وتمويل الإرهاب، والتعرف على متطلبات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني للدول الأعضاء. ومن النتائج التي حققتها الورشة إطلاع الجهات الحكومية المشاركة من المملكة العربية السعودية على متطلبات مكافحة غسل

إجراءات حول المساعدات الفنية

ينبغي تحديد هذه الاحتياجات بما يتفق مع استراتيجياتها الوطنية، بالإضافة إلى فهم الجهات المانحة لتلك الاحتياجات، وتعزيز عملية التنسيق بين الأطراف المعنية.

ويمكن القول أن المساعدة الفنية تقع في واحدة من الفئتين أدناه: (١) المساعدة المخصصة لدعم الدول الأعضاء في الحد من نقاط الضعف في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

(٢) تقديم المساعدة بهدف تطوير قدرات الدول وتعزيز المعرفة والمهارات وممارسات القائمين بالعمل في المجالات الجديدة والناشئة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (منهجية التقييم الجديدة والتقنيات الحديثة وأنماط استغلالها في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب). ويتم تنفيذ المساعدة الفنية عبر ثلاث مراحل. في المرحلة الأولى يجب تحديد احتياجات الدول الأعضاء من المساعدات الفنية وترتيب أولوياتها، وفي المرحلة الثانية يجب التنسيق والتعاون بين الأطراف المعنية وتطبيق المساعدة الفنية، وفي المرحلة الثالثة يجب تقييم المساعدات التي قدمت ومدى الاستفادة منها.

اعتمدت المجموعة خلال الاجتماع العام الحادي والعشرون، مسقط، أبريل ٢٠١٥م، إجراءات عمل حول المساعدات الفنية، بهدف تنسيق توفير هذه المساعدات وتوضيح خطوات وإجراءات العمل المشترك بين الدول الأعضاء ممثلة في فريق عمل مختص وفريق مساندة للمساعدات الفنية، وسكرتارية المجموعة، والجهات الداعمة والمانحة.

ويقصد بمفهوم المساعدات الفنية وفقاً لتجربة المجموعة، أي شكل من أشكال الدعم والمساندة التي تقدمها المجموعة لصالح دولها على المستوى الإقليمي أو الوطني لصالح دولة معينة، من أجل رفع مستوى التزام الدول الأعضاء بالمتطلبات الدولية ومن أجل بناء وتعزيز قدرات الجهات والمؤسسات المعنية، وذلك مثل مراجعة التشريعات وصياغتها، وعقد ورش عمل لزيادة الوعي، وعقد دورات تدريبية لتأهيل المدربين، وبناء قدرات الجهات المعنية، وإصدار منشورات وأدلة استرشادية وغيرها.

ولضمان فعالية المساعدات الفنية المقدمة لدول المجموعة

خروج دولة الكويت من عملية المتابعة العادية إلى التحديث كل عامين

كما اعتمد تقرير المتابعة الخاص بها، ووافق على خروجها من عملية المتابعة العادية وانتقالها إلى التحديث كل عامين.

وأثنى على إنجازاتها في تعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها في ضوء الخطة الموضوعية في تقرير التقييم المتبادل لها.

استعرض الاجتماع العام الحادي والعشرون التقدم الكبير الذي حققته دولة الكويت في مجال الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،

التعاون مع صندوق النقد العربي

في إطار تعزيز العلاقة مع المنظمات الإقليمية وبصفة خاصة صندوق النقد العربي، شاركت المجموعة في اجتماع اللجنة العربية للرقابة المصرفية المنبثقة عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الخامس والعشرون يومي الأربعاء والخميس ١٣ و١٤ مايو ٢٠١٥م، في مقر صندوق النقد العربي في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة. وتضم اللجنة في عضويتها مدراء ومسؤولي الرقابة المصرفية في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

وقد حضر الاجتماع أعضاء اللجنة مدراء ومسؤولي الرقابة المصرفية لدى تلك المصارف والمؤسسات، بالإضافة إلى ممثلي صندوق النقد العربي.

وناقشت اللجنة في الاجتماع عدداً من الموضوعات، أهمها «تطوير سياسات الرقابة الاحترازية الكلية في الدول العربية»، و«التعامل مع المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال»، و«الانعكاسات الرقابية لتطبيق

المعايير الدولية الجديدة للتقارير المالية». كذلك ناقشت اللجنة عدداً من التقارير حول أعمال فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وفريق العمل الإقليمي لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية. وشاركت المجموعة بعرض تقديمي يخص ورقة العمل حول «المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال»، وأهمية الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل، حيث استعرضت هذه الورقة التركيز على ما تتضمنه معايير مجموعة العمل المالي من مستجدات في عملية الرقابة على المصارف بشكل خاص، بجانب إلقاء الضوء على أهمية الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل وأبرز التحديات التي قد تواجهها الدول الأعضاء خلالها، وبعض الحلول التي قد تساعد على تجاوز تلك التحديات. وقد تمت الموافقة على الورقة مع إدخال بعض التعديلات عليها وإرسالها مرة أخرى تمهيداً لرفعها لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في اجتماعه القادم.

رئاسة وتشكيل فريق عمل التقييم المتبادل والمساعدات الفنية والتطبيقات

في إطار تطوير العمل الداخلي بالمجموعة، تم إعادة النظر في رئاسة وتشكيل فريق عمل التقييم المتبادل والمساعدات الفنية والتطبيقات، بحيث أصبح لكل فريق رئيسان مشاركان يتوليان بشكل مشترك عدداً من المهام المتعلقة بإدارة الفريق، من حيث ترؤس جلسات اجتماعات الفريق، وترؤس جلسات الاجتماعات السنوية لخبراء التطبيقات بالنسبة لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات.

والمساهمة في إعداد جداول أعمال الفريق، وإعداد خطط العمل السنوية للفريق بما يتوافق مع خطط المجموعة السنوية، وإعداد أوراق عمل الفريق التي تعرض للنقاش، وإعداد تقارير دورية للاجتماع العام نيابة عن أعضاء الفريق حول نشاطات الفريق بما يتضمن المسائل التي تتطلب اتخاذ قرار من الاجتماع العام، ورصد المستجدات ذات العلاقة بنشاطات الفريق وغيرها من المهام الأخرى.

جهود المجموعة في الإعداد للجولة الثانية وتنفيذها

تنفيذاً للإجراءات التي اعتمدها المجموعة في إطار الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل، اعتمدت المجموعة الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل، حيث من المتوقع أن تقوم المجموعة بأولى عمليات التقييم خلال عام ٢٠١٥م، وعلى صعيد إعداد الدول لعملية التقييم المتبادل، تنفذ المجموعة برنامج إعداد الدول بهدف إلى تعريف المسؤولين في الدول الأعضاء بعملية التقييم المتبادل، والمتطلبات الخاصة بالمنهجية الحديثة للتقييم.

وتشمل تحضيرات المجموعة لتنفيذ برنامج التقييم المتبادل، تدريب وتأهيل عدد من خبراء المنطقة على استخدام المنهجية الجديدة للمشاركة في عمليات التقييم في المرحلة المقبلة، حيث قامت بتدريب عدد من الخبراء خلال عام ٢٠١٤م، وتتنوي المجموعة تدريب عدد آخر من المقيمين خلال عام ٢٠١٥م، بحيث تتم الاستفادة منهم خلال السنوات القادمة في عمليات التقييم المتبادل.

لجنة المخاطر تطلع على موقف الدول الأعضاء في مجال التقييم الوطني للمخاطر

قدمت الدول الأعضاء في المجموعة خلال الاجتماع الثاني للجنة التقييم الوطني للمخاطر نبذة عن جهودها في مجال التقييم الوطني للمخاطر في دولها، وأهم التحديات التي تواجهها في ذلك. وقد ظهر من خلال ذلك حرص الدول على أن تشمل عملية التقييم كل الجهات المعنية بالمكافحة، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى ومن دليل مجموعة العمل المالي الصادر عام ٢٠١٣م بشأن التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي هذا الصدد تناولت المناقشات طريقة إجراء عملية التقييم الوطني للمخاطر، حيث استعرض الاجتماع مسألة تحديد الغرض من عملية التقييم الوطني للمخاطر، والتي تغيد في عدة نواحي، مثل تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها الدولة وفهمها وتقييمها، وإتاحة نتائج التقييم لواجبي السياسات بالدولة للمساعدة في تحديد الخطوات التشريعية والإجرائية اللازمة، وتحديد كيفية توزيع الموارد على الاحتياجات المختلفة للدولة حسب درجة المخاطر، ومساعدة المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية

المحددة في وضع تقييمات المخاطر الخاصة بها، وغيرها. أيضاً أشارت المناقشات إلى ضرورة تحديد نطاق وشمولية عملية التقييم لكل الجهات المعنية بالمكافحة، وتأكيد توفر الإرادة السياسية من الدولة والتعاون بين كافة الجهات المساهمة في عملية التقييم، كما تضمنت الخطوات التنفيذية لعملية التقييم الوطني للمخاطر، من حيث تشكيل فريق أو لجنة فنية مسؤولة عن قيادة وتنسيق العمليات على المستوى الوطني. وخلال استعراض التحديات التي ظهرت خلال المرحلة الماضية، أشارت بعض الدول إلى صعوبة الحصول على البيانات والإحصائيات بشكل متنسق من كافة الجهات ووجود فجوات معلوماتية بسبب ذلك، وتم تسجيل ذلك ضمن إجراءات التقييم لاتخاذ تدابير لتحديد أسباب عدم توافر تلك المعلومات والعمل على توفيرها في المستقبل، أما بخصوص طبيعة البيانات التي يمكن استخدامها فهي متنوعة يمكن أن تشمل على سبيل المثال، الإحصائيات والتقارير الرسمية، تقارير التقييم الصادرة عن مجموعة العمل المالي، آراء الخبراء، تقارير الجهات الرقابية، تقارير التطبيقات.